مذكرة تفاهم

في مجال النقل البحري

بين

حكومة المملكة المغربية

و

حكومة دولة ليبيا

إن

حكومة المملكة المغربية (ممثلة من طرف وزير التجهيز والنقل واللوجيستسك)؛

و

حكومة دولة ليبيا (ممثلة من طرف وزير المواصلات)؛

المشار إليهما بعده بـ **"الطرفين المتعاقدين"**؛

- رغبة منهما في تقوية التعاون في المجال البحري؛
- ووعيا منهما بضرورة توحيد جهودهما قصد تشجيع إنشاء خط نقل بحري يربط بين موانئ البلدين، بغية تعزيز وتطوير مبادلاتهما التجارية؛

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع الشركات البحرية أو أية هيأة عمومية أو خاصة من البلدين، قصد إبرام شراكات من أجل إنشاء شركة مختلطة لتطوير النقل البحري للبضائع بين موانئ البلدين.

المادة الثانية

بغية تيسير ومواكبة أي مشروع استغلال خط مباشر بين موانئ البلدين، يتخذ الطرفان المتعاقدان التدابير التحفيزية التالية :

- دعم المشروع من طرف السلطات الوطنية للبلدين؛
- منح تخفيضات على الرسوم المينائية، يتم تحديد نسبتها بتوافق من طرف السلطات المينائية في كلا البلدين.

المادة الثالثة

يمكن للشركات البحرية التي تقوم بتشغيل الخط البحري الذي يربط بين موانئ البلدين استخدام أي نوع من السفن التي تفي بالحاجيات التجارية للخط و لمقتضيات الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين والوقاية من التلوث البحري.

ويجوز أن تكون السفن المستغلة مملوكة لهذه الشركات أو مستأجرة من طرفها.

المادة الرابعة

من أجل الحفاظ على تشغيل الخط البحري الرابط بين موانئ البلدين، يسمح للشركات البحرية تمديد هذا الخط في اتجاه موانئ عربية أو غيرها و/أو جنوبا في اتجاه موانئ من الساحل الغربي لإفريقيا.

المادة الخامسة

تظل المزايا المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه سارية المفعول بالنسبة للسفن التي تخدم أي خط منتظم ومباشر بين موانئ البلدين لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، شريطة أن تلتزم الشركات المعنية بالحفاظ على تشغيل هذا الخط بصفة منتظمة ودون انقطاع.

المادة السادسة

يجوز لأحد الطرفين المتعاقدين تعديل مذكرة التفاهم هذه في أي وقت بناء على مشاورة وموافقة الطرف الآخر.

المادة السابعة

يسري العمل بمذكرة التفاهم هذه ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

أبرمت هذه المذكرة لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد تلقائيا.

ويمكن لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء العمل بها بعد انتهاء ستة (6) أشهر من تاريخ إشعار الطرف الآخر.

حررت ووقعت في مدينة الدار البيضاء في يوم 24 في شهر أبريل في سنة 2014 في نظيرين أصليين باللغة العربية.

عن
حكومة المملكة المغربية

عزيز رباح

وزير التجهيز و النقل واللوجيستيك

عن
حكومة دولة ليبيا

عبد القادر محمد أحمد

وزير المواصلات